

الدراسة الاستقصائية لقطاع الأعمال في دبي

الربع الثاني 2013

نظرة سريعة

- وصل المؤشر المركب لثقة مجتمع الأعمال في دبي للربع الثاني من عام 2013 إلى 120.7 نقطة، محققاً زيادة قدرها 14.6 نقطة مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، مما يبشر بتوقعات قوية وإيجابية في الربع الثالث.
- لازالت التوقعات العامة للمبيعات قوية، حيث تتوقع 83% من الأعمال زيادة أو استقراراً في حجم المبيعات للربع القادم.
- تستمر التوقعات الإيجابية بالنسبة للتوظيف، حيث تتوقع 82% من الأعمال استقراراً في القوى العاملة لديها بينما تخطط 16% من الأعمال لزيادة القوى العاملة خلال الربع القادم.
- كما أظهرت الدراسة أنه، وعلى الرغم من التطلعات المتفائلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أقل ثقةً من الشركات الكبرى على كافة المقاييس المكونة لمؤشر الثقة.
- من حيث توجّهات السوق، يبدو المصدرون أكثر تفاؤلاً من الشركات التي تتعامل مع السوق المحلي وذلك من حيث حجم المبيعات والربحية وأسعار البيع.
- بشكل عام، أفادت 22% من الشركات المشمولة بالدراسة بأنها لم تواجه أي عقبات في عملياتها خلال هذا الربع (مقارنةً بنسبة 21% خلال الربع الأول)، وهذه نسبة جيدة بالنظر إلى القيود التي قد تواجهها تلك الشركات في بيئة العمل، بينما بقيت المنافسة هي أكبر التحديات التي واجهتها الشركات الأخرى.
- بلغت نسبة الشركات التي صرّحت عن نيّتها الاستثمار في توسيع قدراتها خلال الإثني عشر شهراً القادمة ثلاثة أرباع الشركات المشمولة بالدراسة (بنسبة 74%) مقارنةً بنسبة 55% في الربع الماضي (الربع الأول 2013).
- كما أظهرت الأعمال ميلاً أكبر نحو تحديث التقنيات التي تستخدمها مقارنةً بالربع الماضي، حيث تتوقع 53% من الأعمال الاستثمار في التحديثات التقنية خلال الإثني عشر شهراً القادمة مقارنةً بنسبة 40% كما ورد في التقارير عن الربع الماضي.

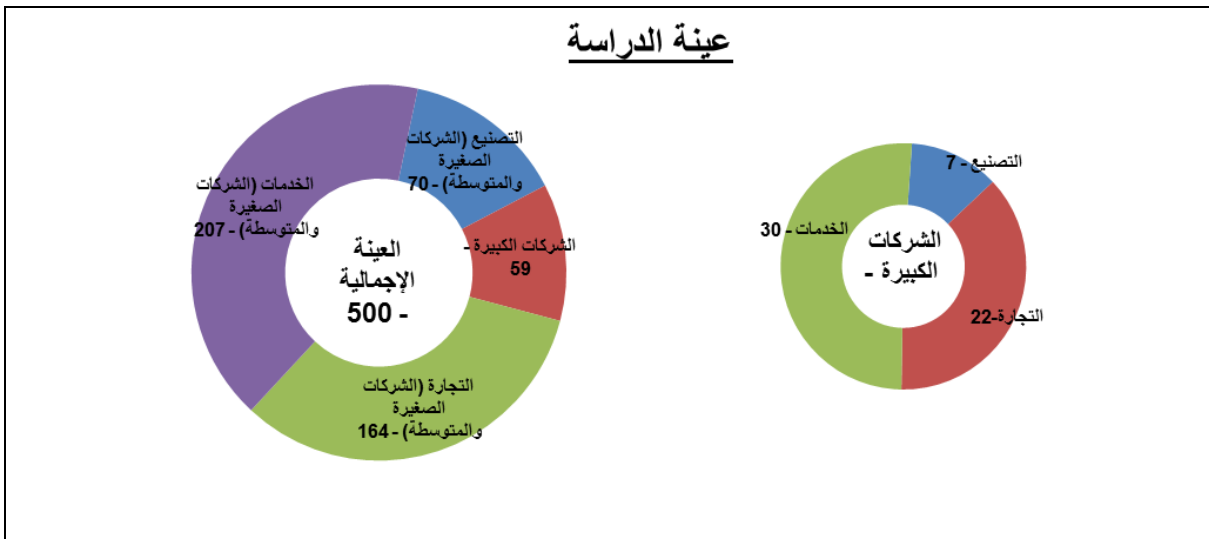
دائرة التنمية الاقتصادية في دبي هي الدائرة الحكومية المسؤولة عن المساعدة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية المتمثلة في تعزيز 'النمو الاقتصادي المستدام' وتدعيم 'القدرة التنافسية لإمارة دبي'.

ولكي تتمكن دائرة التنمية الاقتصادية من قياس التصورات السائدة في مجتمع الأعمال، تقوم الدائرة بإجراء الدراسة الاستقصائية الفصلية لقطاع الأعمال في دبي، حيث توفر هذه الدراسة لمحةً عن النشاط الاقتصادي الحالي في دبي وتوقعاتٍ بالنسبة للربع المقبل.

كما تتناول الدراسة التحديات التي قد تؤثر على نمو وتطور الأعمال مع تقييم لتوقعات الاستثمار على مدار الاثني عشر شهراً القادمة.

المنهجية

أُجريت الدراسة الاستقصائية الفصلية لقطاع الأعمال في دبي عن الربع الثاني من عام 2013¹ على ما مجموعه 500 شركة من جميع أنحاء الإمارة. وقد اشتملت العينة على مزيجٍ من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما يضمن تمثيلاً مناسباً لقطاعات الصناعات التحويلية وقطاع التجارة وقطاع الخدمات بحسب نسبة مساهمة كلٍّ منها في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي.



وبغية الوقوف على التصوّرات أو التوقعات الخاصة بقطاع الأعمال، تركّز الدراسة على مؤشرات أساسية مثل المبيعات وأسعار البيع والكميات المباعة والأرباح وعدد الموظفين، وطلب من الشركات المشاركة في الدراسة الإشارة إلى توقعاتها بشأن "ارتفاع" أو "انخفاض" أو "عدم تغير" هذه المؤشرات. وقد قامت الدراسة الخاصة بالربع الثاني من عام 2013 بقياس وجهات نظر الشركات في 30 - 35 قطاعاً فرعياً.

¹ لغرض الدراسة الاستقصائية، يُعرف كل ربع سنوي على النحو التالي: الربع الأول هو الفترة ما بين شهري يناير ومارس، والربع الثاني هو الفترة ما بين شهري أبريل ويونيو والربع الثالث هو الفترة ما بين شهري يوليو وسبتمبر والربع الرابع هو الفترة ما بين شهري أكتوبر وديسمبر من كل عام.

حسابات مؤشر ثقة الأعمال

يتم حساب مؤشر ثقة قطاع الأعمال (بي سي أي) حسب المتوسط الحسابي الموزون لمؤشرات "توقعات الأعمال" التالية:

- أسعار البيع
- الكميات المباعة
- عدد الموظفين
- الأرباح

يتم حساب "الأرقام الناتجة" فيما يتعلق بكل مؤشر باستخدام منهجية صافي الرصيد:

$$(\% \text{ الإجابات الإيجابية} - \% \text{ الإجابات السلبية}) + 100$$

وبالنسبة إلى المؤشر المركب لثقة قطاع الأعمال في دبي، فإنه يتم ضرب الأرقام الناتجة في الوزن المقابل لها للوصول إلى المتوسط المرجح للمؤشر². وفي النهاية، يتم إعادة تأسيس هذا المؤشر بحيث يكون الربع الثاني من عام 2011 = 100. مع أخذ تركيبة الاقتصاد بعين الاعتبار من حيث حجم الشركة، يتم وزن المؤشر من خلال الإسهامات النسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في إجمالي الناتج المحلي لإمارة دبي. وتكون النتيجة النهائية هي المؤشر التالي: المؤشر الكلي = 60% * (مؤشر الشركات الكبرى) + 40% * (مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة).

يتم تصنيف نتائج مؤشر ثقة الأعمال إلى المجموعات الثلاثة التالية:

- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال > 100 ، فهذا يعني أن التوقعات الخاصة بالأعمال سلبية
- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال $= 100$ ، فهذا يعني أن التوقعات الخاصة بالأعمال مستقرة
- إذا كان مؤشر ثقة الأعمال < 100 ، فهذا يعني أن التوقعات الخاصة بالأعمال إيجابية

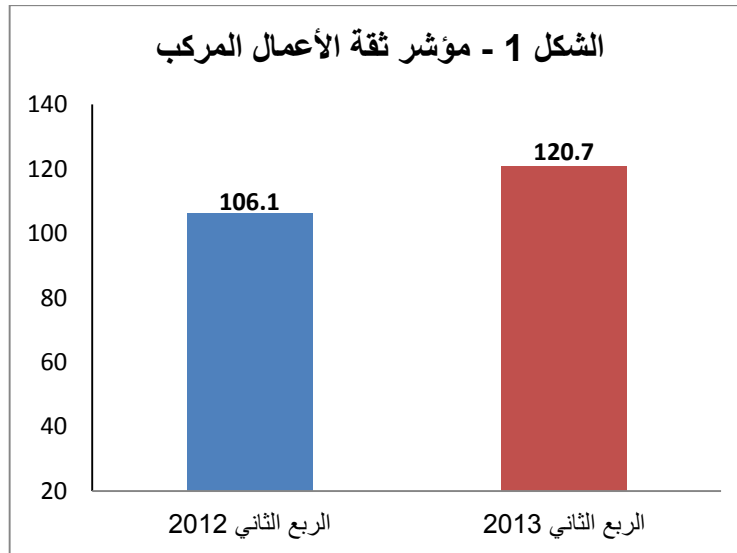
وعند التعبير عن مؤشر ثقة الأعمال قياساً على الربع الأساسي وهو الربع الثاني من عام 2011، تشير التفسيرات التالية إلى المعاني الموضحة أدناه (علماً بأن الرمزين ت وت-1 يشيران إلى ربعين متعاقبين):

² المتوسط المرجح لمؤشر ثقة قطاع الأعمال = [(صافي الرصيد على أسعار البيع) × (وزن المعيار)] + [(صافي الرصيد على الكميات المباعة) × (وزن المعيار)] + [(صافي الرصيد على عدد الموظفين) × (وزن المعيار)] + [(صافي الرصيد على الأرباح) × (وزن المعيار)]

- مؤشر ثقة الأعمال (ت) > مؤشر ثقة الأعمال (ت-1): توقعات الأعمال آخذة في الانخفاض
- مؤشر ثقة الأعمال (ت) = مؤشر ثقة الأعمال (ت-1): توقعات الأعمال مستقرة
- مؤشر ثقة الأعمال (ت) < مؤشر ثقة الأعمال (ت-1): توقعات الأعمال آخذة في الارتفاع

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال – الربع الثاني، 2013

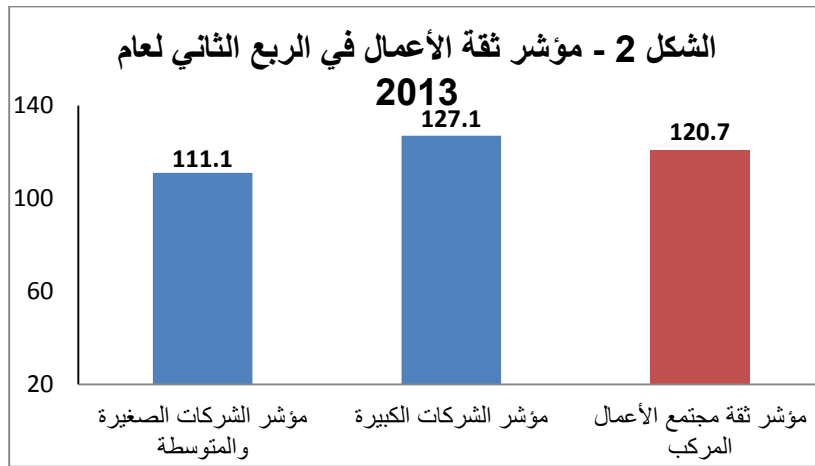
ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفعلي لدبي بمعدل 4.4% تقريباً خلال عام 2012 حسب أحدث البيانات الرسمية، وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بالزخم الذي شهدته قطاعات السياحة والمواصلات والخدمات اللوجستية والتصنيع. ويُترجم هذا إلى قراءة قوية على مؤشر ثقة الأعمال بلغت 120.7 نقطة في دلالة على استمرار النمو بقوة خلال الربع الثالث من عام 2013 أيضاً.



وقد أظهرت المقارنة مع الربع الماضي ارتفاع مؤشر الثقة الحالي بنسبة 6.7% عما كان عليه في الربع الماضي، وذلك نتيجة لتوقع الشركات الحصول على مشاريع جديدة، إضافة إلى أن بعض القطاعات تتوقع ارتفاع الطلب مع حلول شهر رمضان. وقد أظهرت الدراسة تفاوتاً أكثر في أوساط

الشركات الكبرى خلال هذا الربع مما ساهم في تسجيل نقاط أعلى نسبياً على مؤشر ثقة مجتمع الأعمال.

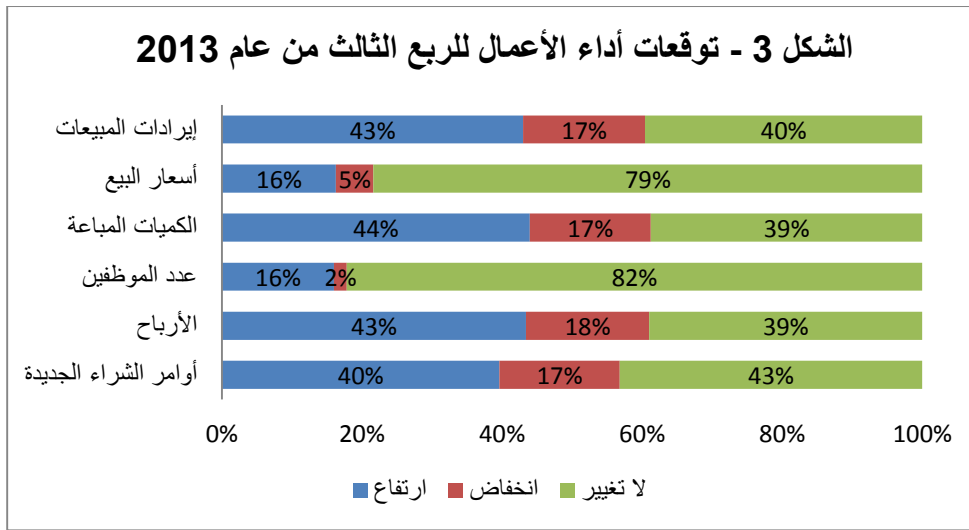
هذا وقد أظهرت المقارنة مع العام الماضي ارتفاعاً بمقدار 14.6 نقطة عن قيمة المؤشر لنفس الفترة من عام 2012.



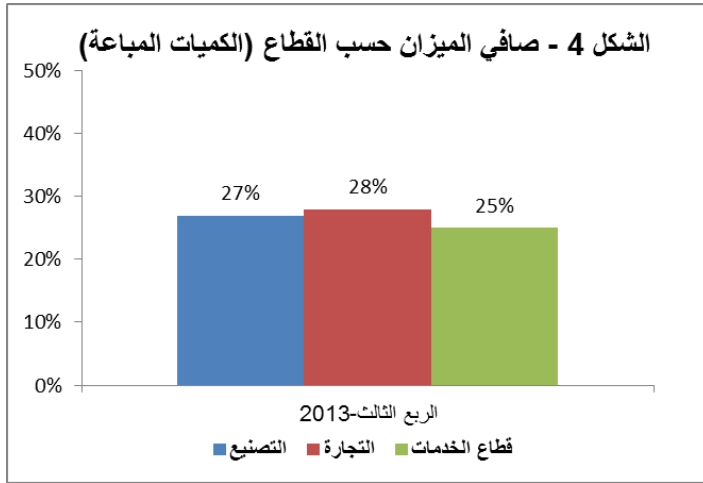
وقد كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر تفاؤلاً من الشركات الكبرى خلال الربع الماضي، إلا أن الربع الحالي شهد تبديلاً في تلك النظرة، حيث باتت الشركات الكبرى هي الأكثر تفاؤلاً في نظرتها إلى المبيعات والتوظيف والأرباح مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة كما يظهر من قيم المؤشر التي بلغت 127.1 و111.1 على الترتيب.

النظرة الشمولية للأعمال – الربع الثالث، 2013

تظهر الدراسة تفاؤل الأعمال في دبي حيال الربع المقبل؛ حيث ارتفعت التوقعات على كافة مقاييس المؤشر مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وتتجسد هذه الثقة في توقعات ارتفاع إيرادات المبيعات حيث تتوقع 43% من الشركات تحسناً في إيرادات المبيعات خلال الربع الثالث من عام 2013، بينما بلغت نسبة الأعمال الواثقة من استقرار مبيعاتها 40%. وبلغ معدل توقعات صافي رصيد إيرادات المبيعات 26% إيجاباً للربع الثالث 2013 مقارنة بنسبة 21% إيجاباً خلال الربع الثالث 2012.



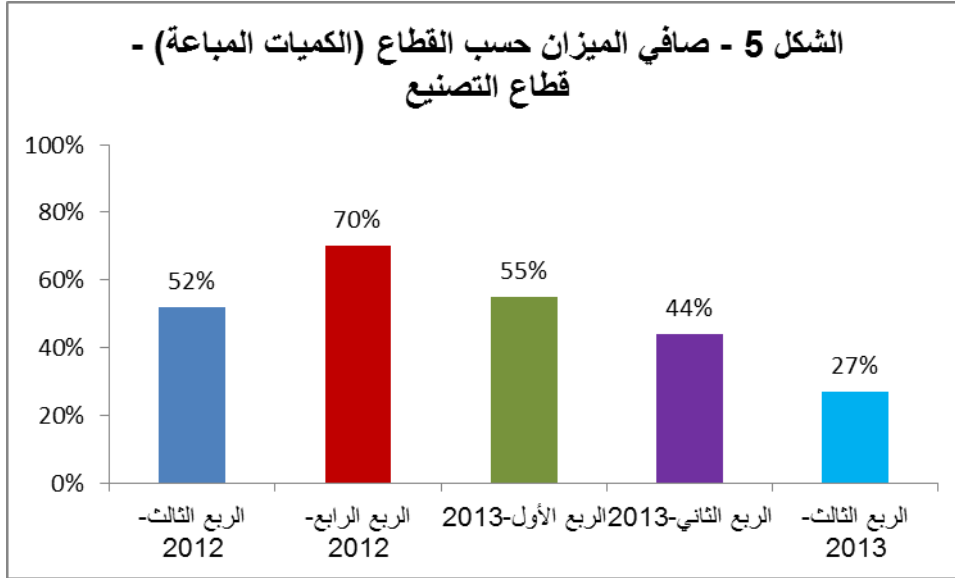
سيكون ارتفاع إيرادات المبيعات مدفوعاً بالارتفاع الحقيقي في مستوى الأعمال (الكميات). وتعتبر هذه النظرة الإيجابية أعلى إذا ما قورنت بنفس الفترة من العام 2012 حيث بلغ صافي الرصيد ما نسبته 27% إيجاباً هذا العام مقارنة بنسبة 21% في العام الماضي. ومن المتوقع أن تبقى أسعار البيع مستقرة خلال الربع القادم أيضاً حيث تتوقع 79% من الشركات عدم حدوث أي تغيير في أسعارها. إلا أن توقعات أسعار البيع للربع الثالث 2013 أقوى من نظيرتها في العام الماضي (حيث بلغ صافي الرصيد 11% موجب هذا العام مقارنة بنسبة 5% موجب في العام الماضي).



انتمت توقعات الأعمال بالتفاؤل الذي ساد كافة القطاعات الرئيسية. إلا أن قطاع التصنيع بدى أكثر ثقة حول الأرباح، بينما يميل قطاع الخدمات أكثر نحو التوظيف. أما الشركات التجارية، فهي أكثر تفاؤلاً من حيث المبيعات.

قطاع التصنيع:

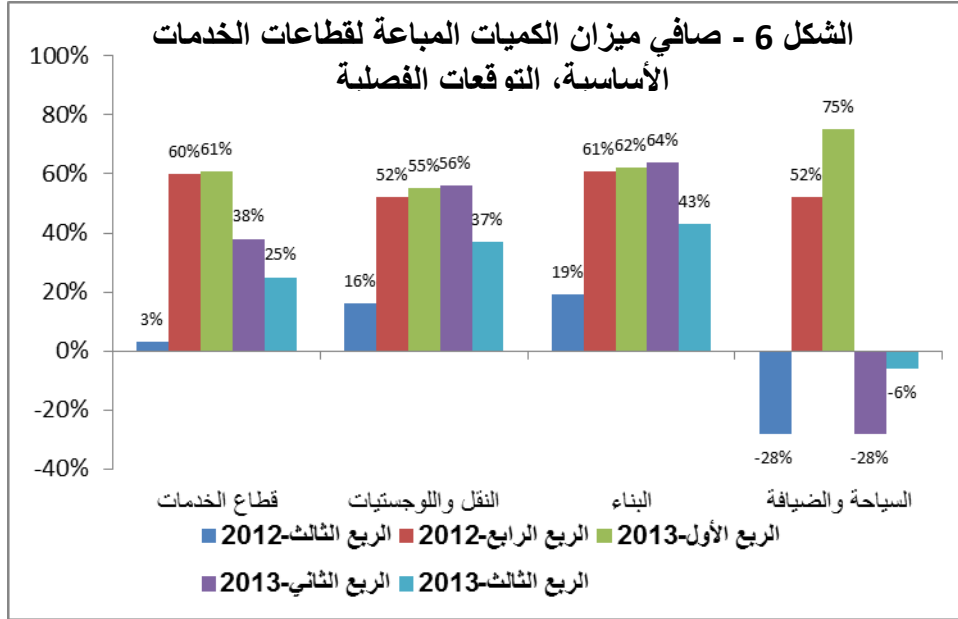
إذا ما تمت مقارنة قطاع التصنيع هذا العام بالعام الماضي، يظهر تغيير في صافي أرصدة الكميات المباعة التي انخفضت من موجب 52% خلال الربع الثالث من 2012 إلى 27% في الربع الثالث من 2013. كما تُظهر المقارنة بين الربعين انخفاضاً في تطلعات قطاعات التصنيع، حيث انخفض صافي الأرصدة من موجب 44% خلال الربع الثاني إلى موجب 27% في الربع الثالث، على الرغم من أن الأخير لا زال مؤشراً على تطلعات إيجابية قوية نسبياً. ويرجع هذا النمط التنازلي إلى بداية الإجازات الصيفية.



ضمن قطاع التصنيع، تعتبر الشركات العاملة في مجال الكيماويات والإسمنت أكثر تفاؤلاً من الشركات العاملة في القطاعات الفرعية الأخرى. وتأمل غالبية الأعمال التي تتوقع زيادة في الكميات في الحصول على عقود أو طلبات جديدة خلال الربع القادم. كما ساد التفاؤل أوساط مصنعي الزجاج والرخام والمعادن والبلاستيك من حيث توقعات المبيعات خلال الربع الثالث من 2013. يتوقع 47% من المشاركين في الدراسة من قطاع التصنيع ارتفاعاً في الكميات المباعة لديهم، بينما يتوقع 34% منهم استقراراً ويرى 19% منهم أنهم سيشهدون انخفاضاً في الكميات المباعة.

قطاع الخدمات:

بالنسبة لقطاع الخدمات، تُظهر المقارنة مع العام الماضي تقدماً قوياً في توقعات الكميات المباعة (بلغ صافي الرصيد 25% خلال الربع الثالث 2013 مقارنة بموجب 3% في الربع الثالث 2012). وضمن هذا القطاع، ارتفعت توقعات الكميات المباعة أكثر لدى الشركات العاملة في مجال العقارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث كانت الأسباب الرئيسية الواردة لهذا الارتفاع هي تحسن أوضاع السوق وارتفاع الطلب.



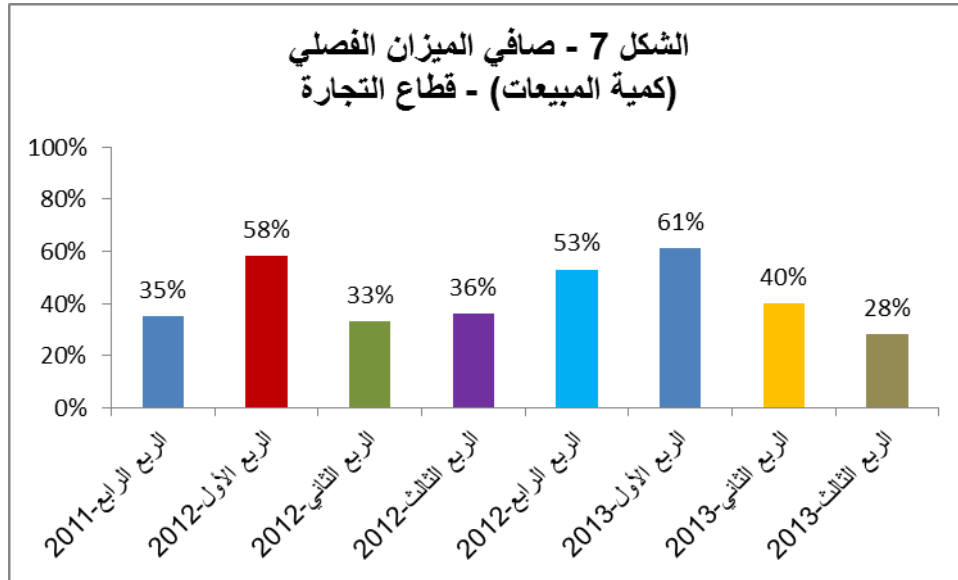
أما ضمن قطاع الخدمات الفرعي، فتتوقع شركات الهندسة والبناء الحصول على مشاريع/ عقود جديدة في الأسواق المحلية والإقليمية. كما يتوقع حوالي 45% من مقدّمي خدمات المواصلات ارتفاعاً في حجم العقود خلال الربع القادم.

إلا إن الفنادق والمطاعم لم تُظهر نفس التفاؤل بالنسبة للأداء خلال الربع القادم، حيث تتوقع 20% تقريباً من الأعمال ارتفاعاً في الكميات، بينما النسبة الأعلى (25%) تتوقع انخفاضاً خلال الربع القادم. وقد عزى المشاركون في الدراسة هذا التراجع إلى موسمية الطلب التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع السياحة. والربع الثالث من العام هو الفترة التي تبدأ فيها أشهر الصيف التي يتراجع فيها تدفق النشاطات التجارية والسياحة على حد سواء.

قطاع التجارة:

كما أشارت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من أن التفاؤل الذي ساد أوساط قطاع التجارة جاء أقل من نظيره خلال الربع الثالث من عام 2012، إلا أن التطلعات لازالت إيجابية للربع الثالث من عام 2013

مسجلة صافي رصيد إيجابي كلي بنسبة 28% مصدره التوقعات بارتفاع الكميات لدى 45% من المشاركين في الدراسة بينما بلغت نسبة من توقعوا انخفاضاً 16%.



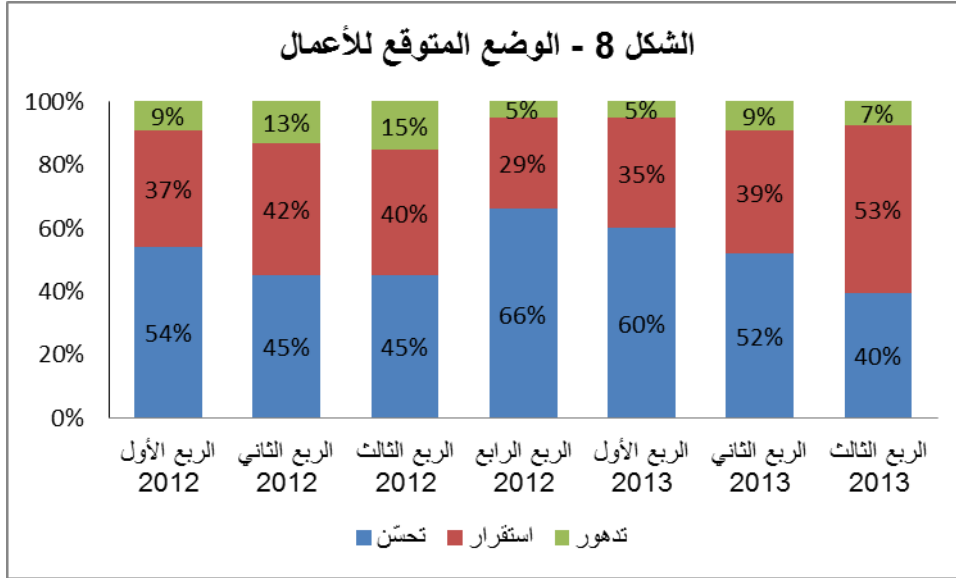
- من بين القطاعات الفرعية الرئيسية التي تأمل بارتفاع الطلب خلال الربع القادم:
- تماشياً مع التفاؤل الذي أبدته شركات قطاع البناء، فإن العاملين في القطاع الفرعي لتجارة مواد البناء لديهم توقعات إيجابية حول أحجام الكميات المباعة نتيجة للمشروعات الجديدة المتوقعة في قطاع البناء.
 - يتوقع 60% من التجار العاملين في قطاع الإلكترونيات الفرعي ارتفاع كميات المبيعات في الربع الثالث، وذلك نتيجة لتوقعهم الحصول على طلبات/ مشاريع جديدة أو لأنهم يتوقعون زيادة الصادرات.
 - أما شركات الأغذية، فقد كانت متفائلة بالنسبة للربع الثالث، حيث توقعت ارتفاع الطلب مع دخول شهر رمضان والعيد.
 - يتطلع ثلثا تجار الملابس إلى ارتفاع في المبيعات خلال الربع القادم نتيجة لطلبات جديدة.

نتيجة للتوقعات الإيجابية حول المبيعات، فإن 40% من الأعمال تخطط لزيادة طلبات الشراء الجديدة على ضوء التوقعات بالحصول على مشاريع جديدة إضافة إلى الطلب المتزايد وهو الأمر المتوقع عادة بعد نهاية رمضان. أما الأعمال التي تخطط للحفاظ على نفس المستوى من طلبات الشراء والتي بلغت نسبتها 43% تقريباً، فقد أفادت بأنها قد انتهت من مشترياتها خلال الفصول السابقة ولديها ما يكفي من المخزون.

وقد تحسنت تطلعات التوظيف في الربع الثالث 2013 مقارنة بالعام الماضي، حيث تتوقع 16% من الأعمال زيادة عدد موظفيهم مقارنة بنسبة 11% في الربع الثالث من عام 2012. وفيما يلي الاختلافات الرئيسية بين القطاعات: تعتبر شركات الخدمات أكثر تفاؤلاً بالنسبة للتوظيف مقارنة بشركات التصنيع والتجارة حيث بلغت نسب التخطيط لتعيين موظفين جدد في تلك الشركات 19% و18% و11% على الترتيب. كما أظهرت الدراسة أن هناك نسبة هامشية من الأعمال بلغت 2% تتوقع خفض قواها العاملة خلال الربع المقبل وهي نفس النسبة التي تم رصدها خلال الربع السابق.

أما توقعات الربحية فقد جاءت متماشية مع التوقعات العامة للمبيعات، حيث أجاب 43% من المشاركين في الدراسة بأنهم يتوقعون زيادة في صافي الأرباح نتيجة للحصول على عقود جديدة ذات هوامش ربح أفضل. وأظهرت المقارنة ما بين القطاعات أن شركات التصنيع هي الأكثر تفاؤلاً بالربحية (حيث أفاد 47% منها بحدوث زيادة خلال الربع الثالث 2013) مقارنة بشركات التجارة (44%) وشركات الخدمات (42%).

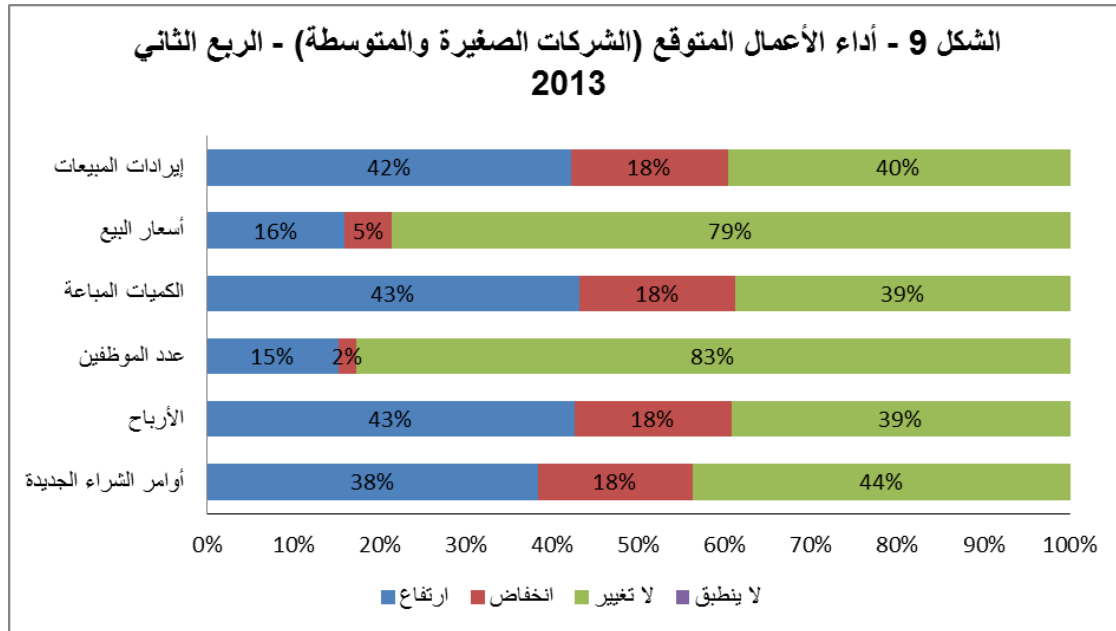
وبحسب التقييمات الكلية للشركات، فقد تحسنت تطلعات الأعمال للربع الثالث من عام 2013، حيث شهد 93% من المشاركين في الدراسة إما تحسناً أو استقراراً في أوضاع العمل، (85% خلال الربع الثالث من عام 2012) بينما بلغت نسبة من يتوقعون تراجعاً في الأعمال 7% فقط.



كما أنه وبالمقارنة ما بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، يتضح أن الشركات الكبيرة أكثر تفاؤلاً حيث تأمل 51% منها بحدوث تحسن في الربع الثالث من عام 2013 مقارنة بنسبة 38% في أوساط الشركات الصغيرة والمتوسطة.

توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة – الربع الثالث، 2013

ونظراً لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها حصة مهيمنة في تركيبة الأعمال الإجمالية في دبي (بواقع 95% من إجمالي عدد الشركات)، بلغ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تم إجراء لقاءات معها 441 من أصل 500 شركة مشاركة. وتتضمن هذه الشركات الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي. وقد أظهرت الدراسة أنه وعلى الرغم من التوقعات الإيجابية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة حيال الربع الثالث، إلا أنها أقل ثقة من الشركات الكبيرة في كافة المقاييس المكوّنة للمؤشر.



وفيما يلي موجز لمؤشرات التوقعات الرئيسية:

- تعكس الشركات الصغيرة والمتوسطة الآراء العامة لمجتمع الأعمال حيث تظهر الدراسة الاستقصائية توقعات قوية للربع القادم مع توقع 42% من الشركات المشاركة زيادة إيرادات المبيعات في الربع الثالث من 2013 مقارنةً بنسبة 40% توقعت عدم حدوث أي تغيير.

- تظهر المقارنة السنوية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسناً في صافي ميزان الكميات المباعة والذي ارتفع من 22% بالإيجاب في الربع الثالث من العام الماضي إلى 25% بالإيجاب في الربع الثالث من هذا العام بما يعكس نمواً في نشاط الأعمال.
- تظهر المقارنة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة ارتداداً عن الاتجاه السائد في الربع السابق فيما يتعلق بإيرادات المبيعات حيث أن الشركات الكبيرة أكثر تفاؤلاً في الربع الجاري. وبلغ صافي الميزان للشركات الصغيرة والمتوسطة 24% بالإيجاب مقارنةً بـ 37% للشركات الكبيرة.
- وبالنظر إلى تفصيل قطاعات الأعمال، تبدو الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في التصنيع أكثر تفاؤلاً فيما يخص الكميات المباعة، حيث يتوقع 47% من هذه الشركات ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام 2013 مقارنةً بنسبة 43% من الشركات العاملة في قطاع الخدمات و 41% في قطاع التجارة. إلا أن صافي الموازين بقيت كما هي تقريباً.
- أما بالنسبة للتوظيف، تظهر المقارنة بالعام الماضي تحسناً لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع الثالث من العام الحالي، حيث تتوقع 15% من الأعمال زيادة عدد موظفيها مقارنةً بنسبة 12% خلال الربع الثالث من عام 2012.
- تماشياً مع التوقعات الإيجابية للكميات المباعة، تشعر الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتفاؤل أيضاً بشأن أوامر الشراء الجديدة حيث تتوقع 38% من الشركات الصغيرة والمتوسطة زيادة أوامر الشراء في الربع الثالث من عام 2013 وتتوقع 44% من الشركات عدم حدوث أي تغييرات في هذا الربع.
- فيما يخص استغلال الطاقة الإنتاجية، لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل تفاؤلاً من الشركات الكبيرة، وهذا يعد ارتداداً عن الاتجاه السائد في الربع السابق (صافي الميزان 22% بالإيجاب للشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بصافي الميزان 37% بالإيجاب للشركات الكبيرة).
- تظهر الدراسة توقع 43% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسن الأرباح في الربع الثالث لعام 2013، حيث جاءت توقعات الشركات العاملة في قطاع التصنيع أقوى (صافي ميزان إيجابي بلغ 29%) مقارنةً بالشركات العاملة في قطاع الخدمات (صافي ميزان إيجابي بنسبة 24%)

والشركات العاملة في قطاع التجارة (صافي ميزان إيجابي بنسبة 24%). كما تحسنت توقعات الربحية للشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ صافي الميزان 24% بالإيجاب للربع الثالث من عام 2013 مقارنة بـ 22% بالإيجاب للربع الثالث من عام 2012.

- وختاماً، وفي ما يعد ارتداداً عن الاتجاه السائد في الربع السابق، تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة الآن أقل تفاؤلاً بشأن أرباح الربع الثالث من الشركات الكبيرة حيث بلغ صافي ميزان تلك الشركات 24% بالإيجاب مقارنةً بـ 36% للشركات الكبيرة.

تحت المجهر: مبادرة الحوكمة المؤسسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي

في أعقاب الأزمة المالية وما خلفته من آثار طالت العديد من الاقتصادات، كان لزاماً على جميع الجهات المعنية إلقاء نظرة جوهرية وشمولية على أسلوب الحوكمة لديهم.

فقد أصبحت الحوكمة المالية والشفافية المؤسسية وإدارة مخاطر المؤسسة على درجة أعلى من الأهمية، بل حتى وصلت إلى درجة عالية من الخطورة في بعض الحالات من أجل بناء التنافسية والحفاظ عليها. وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على نحو خاص، فقد أصبح تطبيق الحوكمة المؤسسية عامل تمكين أساسي لجعل تلك الشركات أكثر جذباً للبنوك والمستثمرين لتحقيق مستقبل مستدام. وكان يُنظر إلى الحوكمة المؤسسية في السابق على أنها أمرٌ "يُحبذ" وجوده في المنظمات الأكبر حجماً. أما الآن، فقد أصبح على كافة الشركات – الكبيرة والصغيرة وحتى متناهية الصغر – تطبيق درجة ما من الحوكمة المؤسسية كي تكون مسؤولة وذات شفافية أمام أصحاب المصلحة فيها.

وقد قامت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية، المسؤولة عن تنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بطرح "مبادرة المؤسسة لحوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة" بهدف أساسي هو خلق الوعي في أوساط الشركات الصغيرة والمتوسطة حول أهمية تبني الحوكمة المؤسسية بشكل مبكر كي تصبح الشركة أكثر جاذبية بالنسبة للبنوك والمستثمرين من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كما تهدف المبادرة إلى تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التعاقد مع مدققي الحسابات الخارجيين وتبني المعايير المحاسبية وتطوير ميثاق حوكمة يُحدد العلاقات بين الإدارة والموظفين والشركاء والموردين ومجلس الإدارة.

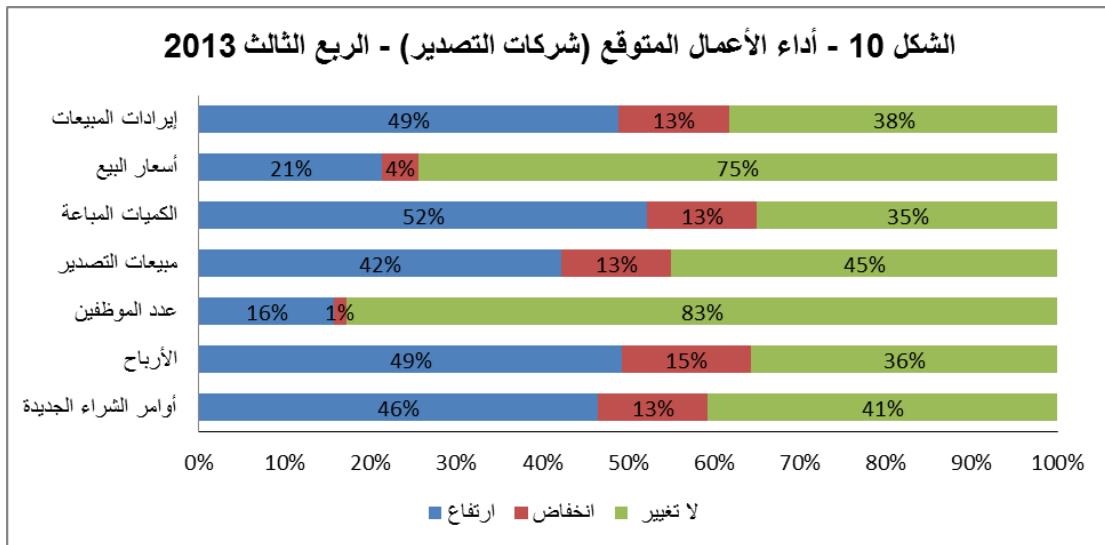
والرسالة الأساسية التي يتم توجيهها إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أنه: من الأفضل البدء

الآن، والبدء بشكل مبكر، من أجل بناء أسس راسخة للتنمية طويلة الأمد والاستدامة. تحت هذه المبادرة، قامت المؤسسة بإطلاق 3 نشرات لبث الوعي والترويج لاعتماد أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي.

1. ميثاق الحوكمة المؤسسية والذي يشمل: سياسات وإجراءات الحوكمة المؤسسية، الشفافية وعلاقات المساهمين، مجلس الإدارة، البيئة الرقابية وعلاقات أصحاب المصالح.
2. دليل حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي والذي يستعرض الخطوات الأساسية التي لا بد من اتخاذها لتطبيق الحوكمة المؤسسية بناء على الأسس التسعة المذكورة في الميثاق.
3. دراسات الحالات التي توضح كيفية قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي بتطبيق ميثاق الحوكمة المؤسسية.

توقعات شركات التصدير في دبي - الربع الثالث 2013

تضمنت الدراسة مشاركة 140 شركة موجهة نحو التصدير في قطاعات التصنيع والتجارة والخدمات في دبي. ولأغراض هذا التقرير، يُقصد بشركة التصدير المؤسسة التي تحقق 20% من إيراداتها المجمعة أو أكثر من الصادرات. وقد أظهرت شركات التصدير توقعات أكثر تفاؤلاً للربع الثالث من الشركات الموجهة نحو السوق المحلية وذلك فيما يتعلق بالكميات المباعة والربحية وأسعار البيع.



وقد أظهرت الدراسة أن شركات التصدير لديها توقعات أقوى بالنسبة لأداء الأعمال مقارنة بالشركات الموجهة نحو السوق المحلي حيث بلغت نسبة شركات التصدير التي تتوقع زيادة في الإيرادات خلال الربع الثالث من 2013 49% مقارنة بـ 41% للشركات الموجهة نحو السوق المحلي.

وفيما يلي تلخيص لمؤشرات التوقعات الأساسية الأخرى:

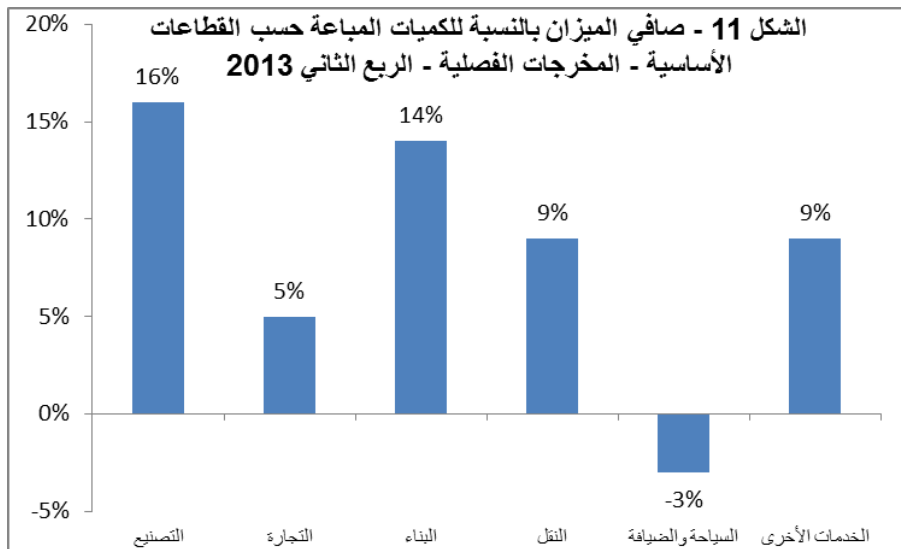
- كما في الربع السابق، تعتبر شركات التصدير العاملة في قطاع التصنيع أكثر تفاؤلاً بشأن مبيعات الصادرات في الربع القادم مقارنةً بتلك العاملة في قطاعي التجارة والخدمات. وتتمثل القطاعات الفرعية الأساسية التي تتوقع زيادة في مبيعات التصدير في قطاع التصنيع

- (الكيمياويات والمعادن والورق والمواد البلاستيكية) وقطاع التجارة (السيارات والبناء والتعمير والكيمياويات ومواد التجميل والإلكترونيات والأقمشة) والخدمات (الدعاية والنقل).
- فيما يخص أغلب شركات التصدير، تأتي توقعات نمو مبيعات التصدير مدفوعة بتوقعات زيادة نشاط الأعمال في أسواق التصدير الحالية والتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية. وتستمر شركات التصدير في توقع طلب مستدام من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وأفريقيا ودول آسيا والمحيط الهادي.
 - تمتلك 58% من شركات التصدير خططاً لتنويع صادراتها خلال الربع القادم مقارنة بنسبة 38% في الربع السابق، مع التركيز على أسواق أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي ودول آسيا والمحيط الهادي.
 - يتوقع أن تتحسن معدلات التوظيف حيث تخطط 16% من شركات التصدير زيادة عدد موظفيها في الربع القادم مقارنة بـ 14% في الربع الثالث من 2012.
 - يتوقع أن تزيد مستويات المشتريات بما يعكس توقعات مبيعات الصادرات القوية، إذ تتوقع 46% من الشركات المشاركة زيادة في أوامر الشراء الجديدة. وفيما يخص القطاعات، بقيت التوجهات كما كانت عليه في الربع الماضي، حيث تعتبر شركات التصدير في قطاع التجارة والتصنيع أكثر تفاؤلاً بكثير من نظيراتها في قطاع الخدمات فيما يتعلق بأوامر الشراء الجديدة.
 - تعتبر توقعات شركات التصدير بشأن الربحية متفائلة أيضاً بما يعكس الآراء الإيجابية العامة لقطاع الأعمال، إذ تتوقع 49% من الشركات زيادة في الأرباح خلال الربع الثالث من عام 2013 مقارنةً بنسبة 36% تتوقع عدم حدوث تغيير على الأرباح. وشركات التصدير العاملة في قطاعي التصنيع والتجارة هي الأكثر تفاؤلاً فيما يخص الربحية مقارنة بالشركات العاملة في قطاع الخدمات.

التوقعات العامة لأداء الأعمال – الربع الثاني 2013

على الرغم من أن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو استطلاع توقعات الأعمال للنشاطات المستقبلية، إلا أنها ترصد أيضاً التغيرات الفعلية في أداء الأعمال من فصل لآخر حسب الإفادة النوعية الواردة عن الشركات المشاركة في الدراسة.

كانت نشاطات الأعمال خلال الربع الثاني من عام 2013 أقوى من نظيرتها في الربع الماضي، إذ كانت الشركات التي سجلت ارتفاعاً في الكميات المباعة أكثر من تلك التي سجلت انخفاضاً (بلغ صافي الميزان 8% بالإيجاب، وهو قريب من نسبة 9% بالإيجاب المسجلة في الربع الثاني 2012). كما سجلت جميع القطاعات أداء إيجابياً فيما يتعلق بالكميات المباعة خلال الربع الثاني من العام، حيث بلغ صافي الميزان 16% بالإيجاب (مقارنة بـ 2% سلباً خلال الربع الأول من 2013) في قطاع التصنيع، و 5% بالإيجاب (مقارنة بـ 3% سلباً في الربع الأول من 2013) في قطاع التجارة، و 14% بالإيجاب في قطاع البناء، و 9% بالإيجاب في قطاع النقل، و 9% بالإيجاب في قطاع البناء، و 9% بالإيجاب في قطاع النقل، و 9% بالإيجاب في قطاع الخدمات كذلك. وتماشياً مع آراء الشركات خلال الربع الأول من العام الحالي، شهد قطاع السياحة والضيافة تراجعاً خلال الربع الماضي نتيجة لانخفاض تدفق السياح.



صافي الميزان = % المشاركين الذين سجلوا زيادة - % المشاركين الذين سجلوا انخفاضاً

- وفي قطاع الصناعة، كانت القطاعات الفرعية التي أظهرت نشاطاً إيجابياً هي الشركات التي تعمل في مجال صناعة الإسمنت، والكيماويات، والإلكترونيات والأغذية والمشروبات والمعادن والورق. بينما واجهت الشركات التي تعمل في مجال الأثاث والبلاستيك تراجعاً في النشاط، قد يكون ناتجاً عن زيادة التنافسية وإلغاء المشاريع وتراجع الطلب لدى المستهلكين.
- كان الأداء الإيجابي في قطاع التجارة خلال الربع الثاني ناتجاً عن زيادة النشاط في القطاعات الفرعية التالية: البناء والتعمير (طلبات جديدة)، الكمبيوتر (ارتفاع الطلب ودخول ماركات جديدة إلى السوق)، الأغذية والبقالة (طلبات جديدة، أسعار أقل لجذب عملاء جدد، ومنتجات جديدة) والملابس (إطلاق منتجات جديدة).
- كان الأداء المشجع لقطاع الخدمات خلال الربع الثاني مدفوعاً بزيادة في النشاط في القطاعات الفرعية التالية: الطباعة (ارتفاع الطلب)، إدارة المرافق (ارتفاع الطلب)، التعمير (مشاريع أكثر)، الخدمات المالية، المستشفيات، العقارات (انتعاش سوق الإيجار والشراء العقاري) والنقل (أسواق جديدة وزيادة في الصادرات).

أما أسعار البيع فبقيت مستقرة على العموم خلال الربع الثاني 2013، إذ بلغت نسبة المشاركين الذين لم يلاحظوا أي تغيير في الأسعار 66% مقارنةً بـ 18% سجلوا انخفاضاً في الأسعار نتيجة لتراجع الطلب والمنافسة.

أما بالنسبة للتوظيف، فقد ارتفعت أعداد القوى العاملة خلال الربع الثاني 2013، حيث سجل 16% من الأعمال زيادة في عدد الموظفين خلال الربع الثاني مقارنةً بـ 12% خلال الربع الثاني من العام الماضي. إلا أن أغلبية الشركات (77%) سجلت استقراراً في أعداد موظفيهم هذا الربع. وقد شهد قطاعي الخدمات والتصنيع زيادات أكبر بلغت 18% لكل منهما مقارنةً بنسبة 13% في قطاع التجارة.

وفي تكرار لمشهد الأداء الكلي لمجتمع الأعمال من حيث الكميات المباعة، فقد ارتفعت طلبات الشراء الجديدة أيضاً خلال الربع الثاني 2013 وقد انعكس هذا الارتفاع إيجاباً على صافي الميزان الذي بلغ 13%، وهو مساوٍ لما كان عليه خلال الربع الثاني 2012 إلا أنه أعلى من صافي الميزان في الربع

الأول الذي بلغ 7% بالإيجاب. وقد سجلت كافة القطاعات الأساسية تحسناً في طلبات الشراء الجديدة خلال الربع الثاني، حيث بلغ صافي الميزان 20% بالإيجاب في قطاع التصنيع و8% في قطاع التجارة و15% في قطاع الخدمات.

وفيما يخص استغلال الطاقة الإنتاجية، فقد بقي مستقراً بالنسبة لـ43% من الأعمال المشمولة بالدراسة، بينما ارتفع لدى 34% منهم خلال الربع الثاني 2013. وقد أظهرت المقارنة بالعام الماضي انخفاض عدد شركات التصنيع التي سجلت ارتفاعاً في مستويات استغلال الطاقة الإنتاجية لديها، حيث سجل 34% من شركات التصنيع ارتفاعاً خلال الربع الثاني 2013 مقارنة بـ41% خلال الربع الثاني 2012. أما في قطاع الخدمات، فقد سجل 34% من الأعمال ارتفاعاً في مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع الثاني 2013 مقارنة بـ31% خلال الربع الثاني 2012.

وقد بقيت تكلفة العامل مستقرة لأغلبية الشركات (65%) خلال الربع الثاني 2013. إلا أن 35% من الشركات سجلت ارتفاعاً تعود أسبابه إلى: تعديل الرواتب، منح الزيادات، ارتفاع إيجارات سكن العمال إضافة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وتعيين موظفين جدد برواتب أعلى.

هذا وقد ارتفعت تكلفة المواد الخام بالنسبة لـ29% من المشاركين في الدراسة. كما أفاد 16% من المشاركين بارتفاع تكاليف الإيجار خلال الربع الثاني 2013، في حين بقيت مستقرة بالنسبة لباقي المشاركين ونسبتهم 84%. وكانت نسبة المشاركين الذين أفادوا بارتفاع تكلفة الإيجار خلال الربع الثاني من عام 2012 هي 11% فقط.

كما أظهرت دراسة الربع الحالي أن حوالي 36% من المشاركين قد استخدموا تمويلاً من البنوك وبأن 64% منهم أفادوا بأنهم لم يشهدوا تغييراً في تكلفة التمويل بينما أفاد 28% بارتفاع تلك التكلفة. وكانت الأسباب الأكثر شيوعاً لعدم الاستفادة من التمويل المصرفي هي الرأي السائد بارتفاع أسعار الفائدة والرسوم والتحديات المرتبطة بالضمان الذي تطلبه البنوك.

كما أظهرت الدراسة أيضاً أن 70% من المشاركين أفادوا بملاحظة زيادة أو عدم تغيير في مستويات الأرباح خلال الربع الثاني 2013.

أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي - الربع الثاني 2013

يعكس أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع الثاني من عام 2013 الأداء العام لمجتمع الأعمال، إذ أن هذه الشركات تمثل 95% من العينة المشاركة في الدراسة. ونجد أن نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسن في الربع الثاني من 2013 مقارنةً بالعام الماضي من حيث الكميات المباعة (بلغ صافي ميزان المبيعات 6% بالإيجاب مقارنة بـ4% بالإيجاب خلال الربع الثاني 2012). فيما يلي تلخيص للنتائج الأساسية:

- أشارت نسبة 78% من الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة إلى عدم وجود أي تغيير في حجم الموظفين، وأشارت نسبة 15% من الشركات إلى زيادة عدد موظفيها. وأشارت نسبة أعلى بلغت 83% من الشركات إلى استقرار تكاليف الإيجار مقارنة بـ63% في الربع الأول من 2013. وعلى نحو مماثل، أشارت 66% تقريباً من الشركات إلى عدم تغير تكاليف العمالة مقارنةً بنسبة 54% خلال الربع السابق. كما أشارت 30% من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ارتفاع في الأرباح.
- حققت الشركات الكبيرة أداءً أعلى من الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث الكميات المباعة، إذ أشارت 46% من الشركات الكبيرة إلى زيادة الكميات المباعة في الربع الثاني 2013 مقارنة بـ30% من الشركات الصغيرة والمتوسطة. ونتيجةً لذلك، حققت تلك الشركات أداءً أفضل على صعيد الأرباح حيث أشارت 46% منها إلى زيادة الأرباح (بلغ صافي الميزان 22% بالإيجاب).

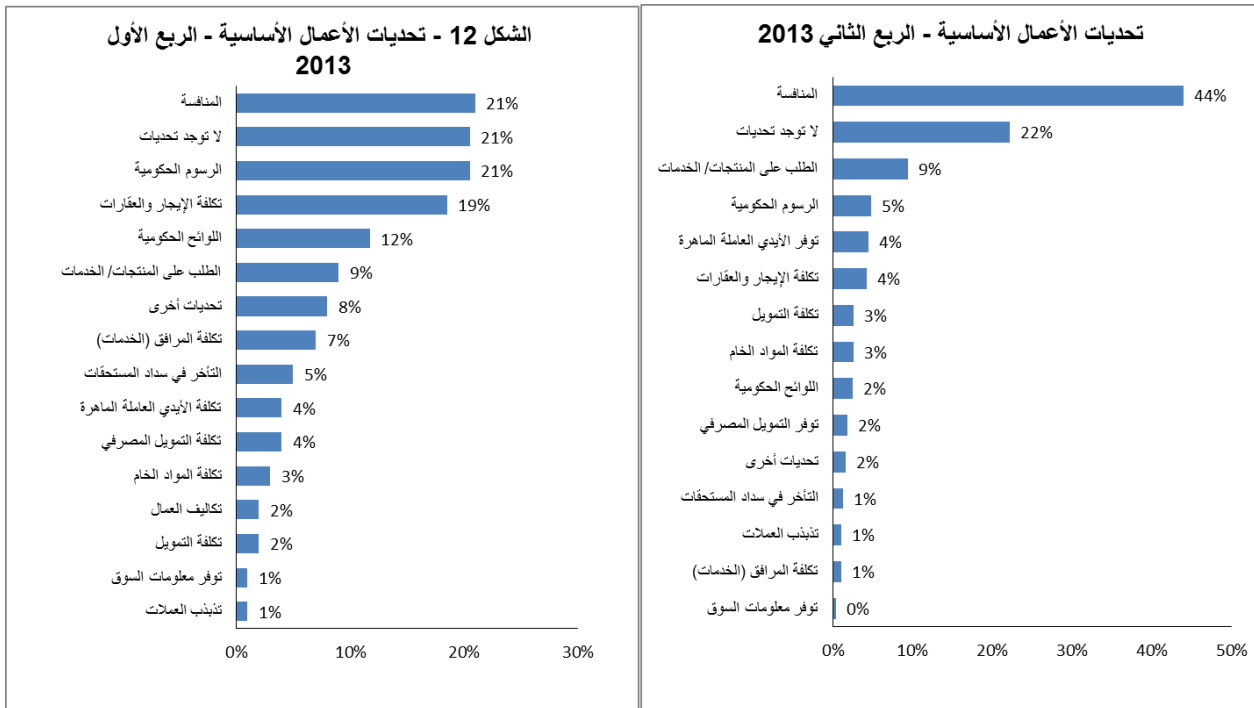
أداء شركات التصدير - الربع الثاني 2013

- تظهر المقارنة بين الشركات الموجهة نحو التصدير وتلك الموجهة نحو السوق المحلية أن شركات الفئة الأولى حققت أداءً أعلى من حيث الإيرادات، إذ أشارت 37% من شركات التصدير إلى زيادة إيراداتها في الربع الثاني مقارنة بـ31% من الشركات المحلية.
- تظهر المقارنة القطاعية أن شركات التصدير العاملة في قطاع التصنيع استمرت في تسجيل أداء أفضل من حيث الكميات المباعة والأرباح مقارنةً بمثيلاتها العاملة في قطاعي الخدمات والتجارة.
- فيما يخص التوظيف، حافظت 76% من شركات التصدير على نفس معدلات التوظيف في الربع الثاني من عام 2013 مقارنة بـ66% خلال الربع الأول 2013. وذكرت 33% من شركات التصدير العاملة في التصنيع بتعيين موظفين جدد في الربع الثاني 2013 مقارنةً بنسبة 13% و16% في قطاعي الخدمات والتجارة. كما تراجعت نسبة شركات التصدير التي أفادت بزيادة تكاليف المواد الخام من 37% في الربع الأول 2013 إلى 29% في الربع الثاني 2013.
- أظهرت الدراسة الحالية الأسباب الرئيسية التالية التي حالت دون انخراط الشركات المحلية في التصدير:

- اقتصار تركيز الأعمال حالياً على السوق المحلية فحسب دون التفكير حالياً في التصدير.
- استمرار السوق المحلية في توفير فرص جيدة، مما يقلل من الحاجة إلى البحث عن فرص التصدير كخيار للنمو.
- عدم اعتبار التوسع في التصدير جزءاً من الاستراتيجية العامة للشركات.
- الاعتقاد بوجود مصاعب مالية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وإجراءات التصدير.
- الاعتقاد بأن التصدير عملية معقدة.

تحديات الأعمال الأساسية في دبي

تتناول الدراسة أيضاً التحديات الأساسية التي ترى الشركات أنها تؤثر على تنمية وتطوير الأعمال في نهاية الربع الثاني من عام 2013. وقد أفادت نسبة لا بأس بها من العينة المشاركة في الدراسة (22%) أنها لا تواجه أية صعوبات تجارية خلال الربع الحالي (مقارنة بنسبة 21% في الربع الأول).



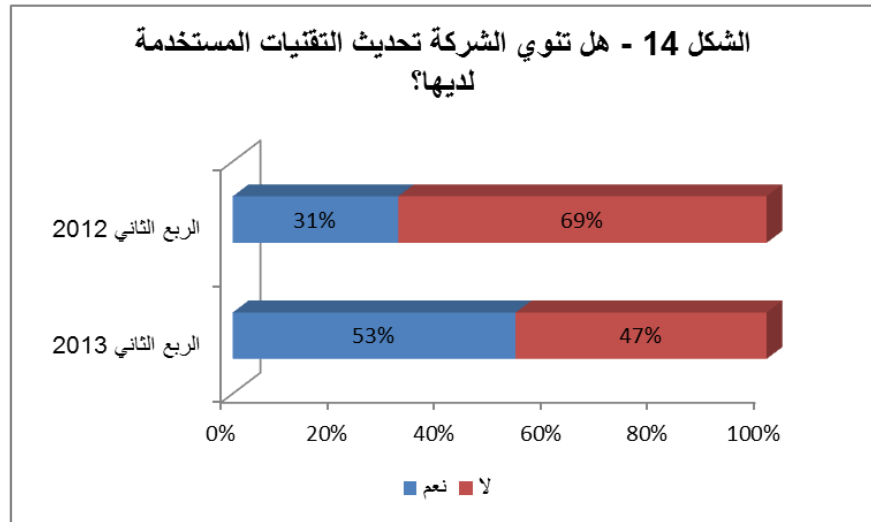
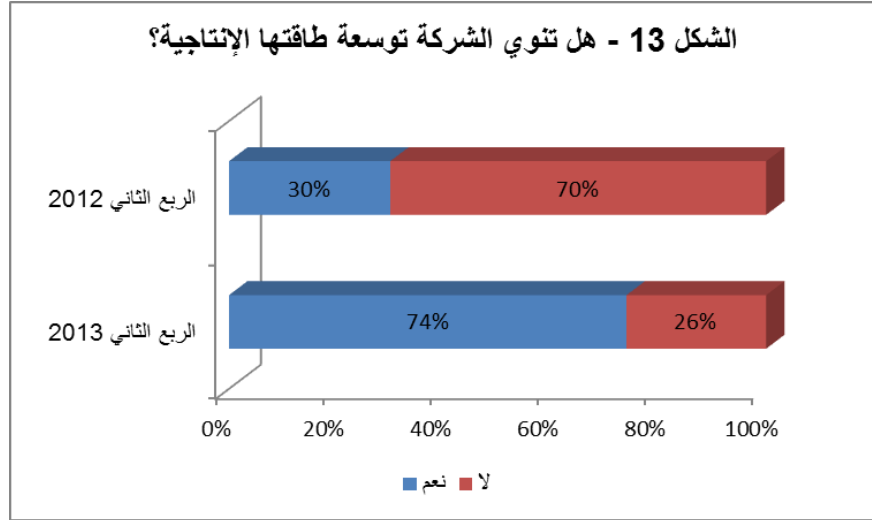
وتظهر المقارنة بالربع السابق أن أبرز تحدٍ يواجه الشركات في الربع الثاني من عام 2013 هو نفس التحدي المذكور في الربع الأول من نفس العام ألا وهو المنافسة. إلا أن شدة التحديات الباقية قد تغيرت، إذ أصبح الطلب على المنتجات/الخدمات أكثر بروزاً ويأتي بعده ارتفاع الرسوم الحكومية.

- وأوضحت الدراسة أن التحديات التالية هي أبرز التحديات تأثيراً على الشركات في دبي:
1. المنافسة (وفقاً لما أفادت به 44% من الشركات المشاركة): تعتبر المنافسة من الشركات المحلية والدولية على رأس التحديات التي تواجه الشركات في دبي. في الربع الماضي، أشارت 21% فقط من الشركات إلى المنافسة كأكبر التحديات التي تواجهها. وقد أشارت 48% من الشركات المشاركة إلى زيادة وطأة تحدي المنافسة في هذا الربع الحالي.
 2. شح الطلب على المنتجات/ الخدمات (وفقاً لما أفادت به 9% من الشركات): ازدادت أهمية هذا التحدي وأصبح ثاني أهم العوامل المؤثرة على الأعمال خلال الربع الثاني، حيث أن 26% من الأعمال التي سجلت الشح في الطلب كتحدي أفادت بزيادة وطأة هذا التحدي خلال الربع الثاني.
 3. الرسوم الحكومية (وفقاً لما أفادت به 5% من الشركات): جاء هذا التحدي في المرتبة الثالثة في قائمة تحديات الأعمال في الربع الثاني بعد أن كان في المرتبة الثانية في الربع السابق. وتتمثل الأسباب الرئيسية التي ذكرتها الشركات في ارتفاع رسوم تجديد الرخصة التجارية ورسوم التأشيرات.
 4. وفرة العمالة الماهرة (وفقاً لما أفادت به 4% من الشركات): برز هذا العامل كأحد التحديات المهمة خلال الربع الثاني وأصبح يحتل المرتبة الرابعة. وأشارت 41% من الشركات التي ذكرت هذا التحدي إلى زيادة وطأته خلال الربع الثاني.
 5. ارتفاع تكلفة الإيجار والعقارات (وفقاً لما أفادت به 4% من الشركات): كانت الشركات التي أشارت إلى أهمية هذا التحدي هي تلك التي اضطرت إلى تجديد عقود الإيجار بإيجارات أعلى. وأشارت 62% من الشركات التي ذكرت هذا التحدي إلى ارتفاع تكلفة الإيجار والعقارات بالنسبة لها.
- وعلى صعيد الاختلافات والفروق بين فئات الشركات، تعتبر أكبر ثلاث تحديات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة هي المنافسة والطلب على المنتجات/ الملاحظات والرسوم الحكومية، كما أن المنافسة هي التحدي الأكبر الذي يواجه الشركات الكبرى أيضاً؛ إلا أن ثاني أكبر التحديات التي واجهتها هذه الشركات هي وفرة العمالة الماهرة يتبعها الطلب على المنتجات/ الخدمات.

وفيما يخص شركات التصدير، فأبرز التحديات التي تواجهها هي نفس التحديات التي تواجه الاقتصاد ككل.

توقعات الاستثمار

كما تستطلع الدراسة توقعات مجتمع الأعمال حول الاستثمار من حيث توسعة القدرة الإنتاجية وتحديث التقنيات المستخدمة خلال الاثني عشر شهراً التالية.



نتيجة للتحسن في تفاؤل الأعمال حيال الربع المقبل، فقد تحسنت توقعات الأعمال للتوسع في المستقبل أيضاً مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، إذ تعتزم 74% من الشركات المشاركة الاستثمار في زيادة طاقتها الإنتاجية (مقارنةً بنسبة 30% في الربع الثاني 2012). كما تظهر المقارنة بالعام الماضي تحسناً حاداً في خطط التوسع أيضاً.

على نحو مماثل، فقد تكثفت خطط تحديث التقنيات المستخدمة لدى الشركات مقارنة بالعام الماضي. والدليل هو أن 53% من الشركات أفادت بأن لديها خطط للاستثمار في تحديث التقنيات المستخدمة لديها خلال هذا الربع (مقارنةً بنسبة 31% في الربع الثاني من 2012).

وتخطط الشركات الراغبة في زيادة الطاقة الإنتاجية لتنفيذ استثمارات رأسمالية مثل توسعة المقرات الحالية وامتلاك أصول جديدة مثل المصانع والمخازن والآلات والمركبات.

وذكرت الشركات غير العازمة على توسعة أعمالها أنها راضية عن حجم عملياتها الحالية و/أو تتطلع إلى تحقيق الاستقرار والربحية قبل إضافة أية مصاريف إلى تكاليفها الحالية.

وتظهر المقارنة القطاعية أن شركات قطاع التصنيع (77%) والخدمات (76%) أكثر تفاؤلاً تجاه الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية مقارنةً بالشركات التجارية (69%). وعلى صعيد تحديث التقنيات المستخدمة، تعتبر شركات التصنيع (58%) والخدمات (58%) الأكثر تفاؤلاً وتليها شركات التجارة (46%).

وعند النظر على أساس حجم الشركات، نجد أن الشركات الكبيرة أكثر ميلاً إلى تحديث التقنيات المستخدمة مقارنةً بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي ركزت أكثر على زيادة طاقتها الإنتاجية. ومن منظور التوجه السوقي، نجد أن توقعات شركات التصدير بشأن تحديث التقنيات المستخدمة أفضل من توقعات الشركات المحلية.